الابعاد الحقيقية لحوادث لبنان

مراقبة

من المعروف بان الاسباب الحقيقية لاحباط المؤامرة الصفوية الاولى ، هي تلاحم القوى الثلاث :

١ ـ صمود المقاومة الرائع امام هجمه الشرسة التي يبدو انها استبعدت من حساباتها قدرة المقاومة على المواجهة البطولية التي ادت

رقابة

داخلنا

وضرب القوى الوطنية هو مدخل لتصفية المقاومة الفلسطينية .

٣ ـ وفي الحركة الوطنية لدورها السياسي وايضا العسكري لحماية حليفها الاساسي المقاومة الفلسطينية ، . ولقد استطاعت الحركة الوطنية واحزابها التقدمية من لعب هذا الدور الذي تمثل في تحرك عناصرها اعلاميا ومعنويا لمواجهة حملة التضليل والتشويه لحقيقة موقف المقاومة ولتحديد مسؤولية القوى المسؤلة عن المذبحة النحوية .

وبالرغم من تكاتف العناصر الثلاثة في احباط المؤامرة الاولى ، اندلعت مرة ثانية لاستكمال الخطة بعد ان تفست الصعداء نتيجة للهدنة الاولى ، ولتستفيد نسبيا قونها نتيجة المفاجاة غير المنتظرة بالنسبة لها لصمود المقاومة .

ولا شك بان الاسباب التي شجعت على مناعمة المؤامرة التصفوية الثانية تعود الى :

١ ـ الصمت العربي الرسمي لما يجري في لبنان في فضح خلفياتها.

وخارجيا ، اقتصاديا وثقافيا واعلاميا .

وبالرغم من

الا انها اصيبت ايضا بخيبة الامل والفشل العسكري والسياسي للمرة الثانية في اقل من اسبوعين، وذلك بسبب تضافر جملة من العوامل التي احبطت المؤامرة، وهي بالاضافة الى العناصر الثلاثة الاولى التي ذكرت :

١ ـ خروج الحكم الوطني في سوريا من صمته ، وكشفه علانية حقيقة

ضد المقاومة الفلسطينية . ونبع هذا الموقف الوطني من قبل سوريا قيام الصحف التقدمية والوطنية في مجمل المنطقة العربية بكشف المؤامرة امام امين الجماهير العربية .

٢ ـ افشال حدود سوريا بوجه لبنان ، ومنع مرور شاحناته ونقاطه المستوردة داخل الاراضي السورية . وامام هذا الحصار الاقتصادي بدا الذعر والخوف يدب في صفوف تجار بيروت الذين اصيبوا

اذا طالت مدتها ستسبب لهم خسائر فادحة في الارباح الطائلة التي كانوا يجنونها نتيجة للدور الذي منحهم اياه لبنان .

٣ ـ استقالة امين الحافظ الفاجئة الذي لم يعلن على تعيينه مدة ثلاثة اسابع بعد ازمة وزارية حادة نشبت بعد الاعتداء الاسرائيلي في ١٠ نيسان الماضي . وتاتي استقالة الحافظ لتكمل الازمة الوزارية ـ السياسية السابقة ، ولتنقل الصراع مجددا الى السلطة بعدما ارادت

رقابة

غطاء المؤامرة

لا شك بان الغطاء الاساسي هو الغطاء العربي ، وما يسمى بتعريب الازمة اللبنانية ليس الا المخرج الوحيد لانقاذ الوضع اللبناني من الانهيار

كما ان عملية تعريب الازمة ليس الا مقدمة لتدويلها ،

وخاصة

سوريا ومصر . فيصبح بعدها الحل السلمي ، حلا لا يمكن

ان تتجاهله انظمة الاستسلام العربي في طريق الحل السلمي الطويل الذي بدا في قرار مجلس الامن ١٩٦٧ ولم ينته حتى اليوم بالرغم من سلسلة التراجعات التي قدمتها انظمة بورجوازية الدول العربية لشروط الامبريالية الامركية والاحتلال الصهيوني .

ولقد حظيت جريدة « البرافدا » السوفياتية من واحتدام ازمته

السياسية في عدم وجود مخرج عملي يرضي المقاومة الفلسطينية من جهة

، فتكون بالنسبة لاسرائيل والامبريالية الامركية مؤشرا للدخول في معركة جديدة ـ نزهة فيتنامية ومثالة مدر لشن حرب ثالثة يكون فيها الجانب العربي مغلوبا ومهزوما تحت ظل قيادة البورجوازيات المحلية الحاكمة ، ويكون الحل السلمي توجيا لسياسة الامر الواقع ، ومقدمة لتصفية القوى الرافضة للاستسلام والمتمردة على الصفقة في شكليها السياسي والعسكري .

بالاضافة الى الفئتين العربي والدولي، هناك الاهم وهو الغطاء الداخلي للازمة اللبنانية ـ ازمة الحكم ، التي تفجرت بشكل علني بعد استقالة امين الحافظ الذي يبدو انه

ولقد طرحت بعد الاستقالة مشكلة استمرار الحكومة دون رئيس لها ، ومشكلة دستورية اعلان حالة الطوارئ

بالحكم ، ومشكلة موافاة المجلس النيابي على ذلك الاعلان وخاصة بعد فقدان النصاب ومقاطعة النواب للجلسة ، ومشكلة مثول الحكومة امام المجلس دون رئيس الذي استقال قبل ان تعطى حكومته الثقة ، وايضا مشكلة تعيين رئيس للحكومة او تشكيل مجلس وزراء جديد بمرسوم جمهوري سريع في الوقت الذي يتهرب فيه الاقطاب من قبول الرئاسة في مثل هذه الحالة التي تحرق ونحرق ايا كان في مسؤوليات غير مستعد لتحملها نيابة عن غيره . هذا عدا عن طرح موضوع

الامر والناهي في كل موضوع مهما بلغ صغر او كبر شانه . ونضيف الى ان سبب ازمة الحكم في لبنان ومازقه القانوني والدستوري يعود في الاساس الى تلاحم وحدة الجماهير اللبنانية والفلسطينية

وايضا الى صلابة موقف الحركة الوطنية الذي تجلى على ابرز ما يكون في صلابة مواقف القوى الوطنية والتقدمية احزابها البارزة .

لذلك نرى

من جديد الى سلاحها الرجعي القديم لشلل حقيقة الازمة وحقيقة صلابة الحركة الوطنية ووعي جماهيرها اللبنانية . وهذا السلاح يتمثل في

رقابة

، والى موضوع التظاهات المطرقة والتظاهات المعدلة والى مشكلة السلاح في المخيمات واللبنانيا الشعبية والطالبة بتفريغ المخيمات من السلاح والمقاتلين او تقييد

، مع فارق اساسي من مطالب الحركة الوطنية وهو ان السلطة مطالبة بل

رقابة

ان احداث ايار الدامية ، ليست الاولى ولن تكون الاخيرة ، بل هي حلقة جديدة من سلسلة ، ولذلك على

لانها تكون قد سحبت من يد الجماهير قونها الاساسية وقت الازمات ووقت المعارك . وايضا على الحركة الوطنية بالمقابل ان تزداد صلابة وتصليا تجاه شروطها الواضحة وتجاه الاعمان في سياسيا وشعبيا لرفض امام واقع الحركة الوطنية وشروط احزابها القدمية ■■

◆ ◆ ◆ ◆

ما ان لاحت بوادر الاحداث حتى هبت الحركة الوطنية اللبنانية بجميع قواها وفصائلها وأحزابها ، لتعلن وقوفها المطلق الى جانب حركة المقاومة الفلسطينية وأستعدادها للوقوف في

وطوال الاحداث كانت الحركة الوطنية اللبنانية على اتصال بالمقاومة ، منسقة معها جميع خطواتها ، ومناضلة بكافة الاساليب والوسائل

واذا كانت الاحداث قد اثبتت الكثير من الحقائق والوقائع ، فان ما ياتي في راس تلك

الفراغ الدستوري...

من بين مظاهر الازمة الاخيرة ما اصطلح على تسميه بالفراغ الدستوري ويعني هذا الاصطلاح فيما يعنيه اختلال التوازن بين السلطات ، ليس هذا فحسب ، بل ان كل السلطات تعطلت تماما وانحصر الحكم فيمن يلي الاحكام على حد تعبير الاصطلاح الفقهي .

ولكن الفراغ الدستوري هو في الواقع احد المظاهر العامة لازمة السياسة الرسمية اللبنانية ، وتعبير عن الفراغ السياسي لبرنامج الحالف الطبقي الحاكم .

فطيلة السنوات الثلاث الماضية ، فشلت كل المناورات الدبلوماسية لمحترفي التزوير ، وعجزت السياسة الرسمية عن ان تقدم اي برنامج واقعي وملموس لحل مشاكل البلاد سيجيب لمصالح الاكثرية اللبنانيين ، ويدل ذلك تكشف ان البندقية والهراوة هي البند الاول في برنامج السياسة الرسمية ، اتضح ذلك في قندور والنبطية وازاء مطالب المعلمين والطلاب . واخيرا خلال الازمة الراهنة ، التي اتضح فيها بعد انه امكن تسويتها خلال اللقاءات المشتركة بين الطرفين .

وعبثا تجري محاولات مشكلة الفراغ الدستوري بمعزل عن الاسباب السياسية العميقة الكامنة وراءه .

ان « الازمة » و « الفراغ » وكل الاصطلاحات التي طفت على سطح الاحداث تؤكد صحة التحليل القائل بان البلاد بحاجة الى تغييرات سياسية عميقة ، وان المهل لاجراء هذه التحولات الوطنية والديمقراطية ليس اولئك الذين لم يقدموا غير «الفراغ» بل القوى الاجتماعية اللبنانية صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير .

هل كان بالامكان تجنب ما حدث ؟

هذا السؤال يطرحه المواطنون من مختلف الاتجاهات ، بما فيهم اولئك الذين يحملون هذا التحفظ او ذاك ازاء العمل الفدائي .

ومن حق المواطنين من مختلف الطبقات والاتجاهات ان يطرحوا مثل هذا السؤال، ما داموا هم الذين دفعوا من دماء بعضهم ومساكنهم ومن اعمالهم ، ومن مصالحهم وقوت يومهم ، ومن سمعة بلدهم في العالم، وعلاقاته السياسة والاقتصادية بالعالم العربي .

ان استعراضا سريعا للاحداث يؤكد ان الكثير

رقابة

تدعي الجهات الرسمية ان الازمة نشبت بسبب اعتقال بعض العسكريين اللبنانيين، وترد المقاومة ان ذلك جاء ردا على اعتقال العشرات من افرادها وتحديهم للمحاكمة خلافا لنصوص اتفاق القاهرة والبروتوكولات الملحقة به ، ولقد اثبتت احداث الثاني من ايار انه امكن حل هذه المشكلة بالتفاهم بين الاطراف المعنية وبالتدخل الحميد للحركة الوطنية اللبنانية .

وفيما بعد ايضا ، ثبت انه بالمفاوضات حول طاولة واحدة ، لا مالسلاح بما فيه ، يمكن تجاوز الاحداث، غير اللجنة التي لم تشكيلها بين الجانبين ، وان الامر لم يتطلب اكثر من سبع عشرة ساعة من المحادثات ، وكان بامكان الوطن والمواطنين ان يتحملا ضعفها عند الضرورة بدل اللجوء الى السلاح .

ان من حق المواطن ان يستنتج انه السلطات لم تلجا الى كافة التدابير السلمية الضرورية لتجاوز الازمة ،

وانه كان بامكانها حل كافة الاشكالات في نطاق المعالج المشتركة للشعبين اللبناني والفلسطيني

ومن حق المواطن وهو يطالب بسموطه عن كل الاضرار التي لحقت به ، ان يطالب ايضا بممارسة كل اولئك الذين

كما تداولت خلالها الخطوات اللازمة لتنظيم وتصعيد التحرك الشعبي من اجل فرض تحقيق المطالب التي تضمنها بيانها الاول الصادر يوم الجمعة ٤ ايار الجاري والتي شددت على :

١ ـ التطبيق الكامل لاتفاق وقف اطلاق النار الاخير ولما نص عليه من عودة كل القوات الى مواقعها السابقة .

٢ ـ تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين السلطة والمقاومة وكل اللاحق الناتجة عنها والمرتبطة بها .

٤ ـ محاسبة المسؤولين عن تنفيذ المجزرة ومحاكمتهم .

٥ ـ تعويض ذوي الشهداء والاضرار المادية .

٦ ـ تحديد الطرف اللبناني المسؤول عن العلاقة مع المقاومة الفلسطينية في اطار المسؤولية الكاملة للرئيس الحكومة والوزراء المختصين .

وقد جددت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية عزمها على التصدي بمختلف وسائل النضال واساليبه

بينها :

اولا ـ عقد مؤتمر صحفي الساعة الثانية عشرة ظهر الاثنين ٧ ايار تعرض فيه الاسباب كما تحلل جنبلاط مواقف الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، والمطالب التي سوف تناضل بكل ما في حوزتها من وسائل وامكانيات من اجل تحقيقها .

ثانيا ـ دعم المؤتمر الوطني الشعبي الذي سوف ينعقد في جمعية متخرجي المقاصد في بيروت نهار الثلاثاء ٨ ايار والمشاركة فيه بكل الامكانيات .

ثالثا ـ تنظيم مهرجان شعبي واسع في الملعب البلدي في بيروت الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الاربعاء ٩ ايار تحضره الجماهير الشعبية من بيروت ومختلف المناطق اللبنانية وتحدث فيه ممثل لحركة المقاومة الفلسطينية وللحركة الوطنية اللبنانية من اجل رفع صوت الجماهير ضد مجازر السلطة ، وانذارها بالنتائج الخطيرة المترتبة على مضيها « سياسة القمع الدموي .

رابعا ـ اطلاق سلسلة من التحركات الشعبية في مختلف المناطق اللبنانية تعبيرا عن ارادة الشعب اللبناني في حماية المقاومة الفلسطينية وتكريس حقوقها وحربها الوطنية وتعبيرا عن الصمود الوطني الشعبي في وجه العدو الاسرائيلي

خامسا ـ تنظيم سلسلة وفود وطنية لبنانية تزور عددا من البلدان العربية لوضع القوى والهيئات الشعبية فيها امام حقائق الوضع

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، اذ تدعو الجماهير الشعبية الى التمسك باعلى درجات اليقظة والحذر والاستعداد .. تجدد تحذيرها لكل القوى

السبت ٥ ايار ١٩٧٣

كما عقد بعد ظهر الثلاثاء مؤتمر وطني نادي خريجي المقاصد ، حضره العديد من النواب والشخصيات الوطنية وممثلي الاحزاب والحركات وتقرر فيه ممارسة كافة اشكال النضال دفاعا عن المقاومة تحت شعار «

■■

تدابير تستحق التساؤل...

من بين التدابير التي اتخذتها

، وتطوع عسكريون بصفة فاعلة رئياء عاديين وفاعلة رئياء اختصاصيين معرضين .

والمرة الوحيدة الاخرى التي اتخذت فيها تدابير استثنائية من هذا النوع ، كان خلال قبل توقيع

اتفاق القاهرة .

ويذكر المواطنون انه بالرغم من الاعتداءات الاسرائيلية الواسعة كان من بينها الاعتداء الواسع على الجنوب صيف ١٩٧٢ ، والذي استمر عدة ايام واحتلت فيه مساحات ليست بالقليلة من الاراضي اللبنانية ، فانه لم يجر دعوة الاحتياطي ولم توجه تدابير بالتطوع .

اليس من حق المواطنين بعد هذا ان يتساءلوا عن مفهوم العدو لدى البعض ؟

الطرف الثالث

اذا كان يصح مجازا الحديث عن «الطرف الثالث» في الاحداث اللبنانية ـ فلعله من المفيد اعادة ذكر بعض الوقائع التي سبقت ورافقت الاحداث الاخيرة .

● فبعد الغارة الاسرائيلية وقبل بداية الاحداث في ٢ ، ٣ ايار وما تلاها ، انعقد مؤتمر الدبلوماسيين الامريكيين في طهران ، وقد بات معروفا ان السفير الامريكي في بيروت تقدم في احدى جلسات المؤتمر بتقرير حول ما سمته مصادر المؤتمر « مكافحة الارهاب » حظي بقدر كبير من اهتمام المؤتمرين .

● وفي نفس الوقت تقريبا ، قام قائد قوات حلف الاطلسي في اوروبا ، وهو جنرال امريكي بزيارة للعوبة السعودية ، وصفت بانها على جانب كبير من الاهمية .

● وخلال المرحلة الثانية من الاحداث، اي في ٧ ، ٨ ، قامت قوات حلف الاطلسي بمناورات واسعة مقابل لواء الاسكندرونة ، وبالقرب من الشواطىء السورية ، وتشاءلت بعض الصحف هنا ان «القصد من هذه المناورات هو ردع سوريا عن « التدخل » في الاحداث اللبنانية .

وللتذكير فقط ، فقد رافق احداث ايلول في عمان، اقتراب قطع من الاسطول السادس الامريكي من الشواطىء السورية ، بشكل استفزازي .

● وابان اشتداد الازمة ذكرت صحيفة قبرصية ان « حالة الطوارىء » فرضت على قاعدتين عسكريتين بريطانيين في قبرص وان سفينتين محملتين بالاعتدة قد اقرغتا حمولتهما في احد الموانيء القبرصية .

● ورغم الوصول الى اتفاقيه لايقاف اطلاق النار وعودة الهدوء الى البلاد ، نقلت وكالة الانباء العراقية ان المراقبين في قبرص يتوقعون وصول المزيد من كبار الضباط البريطانيين الى الجزيرة ، وكان رئيس الاركان البريطاني قد بدا زيارة للجزيرة ، وصفت بانها لمشاهدة التمارين العسكرية التي تجريها القوات البريطانية في انحاء متفرقة من الجزيرة.

ويحق للمرء ان يتساءل هل تمت هذه التشاورات في المنطقة في هذا الوقت بالذات ، صدفة ، وهل هو من قبيل التوافق البري؟

واذا كان يجوز التساؤل عن مصلحة اي طرف في الصراع يجري هذه التحركات، فانه يمكن القول انها ليست لمصلحة احد اطراف النزاع، وتعني به حركة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية بالتاكيد . ■■